

## القاعدة الثانية عشرة

في كونه الباري متكلماً بكلام انبي

- ولما لم نجد في الملة الاسلامية من يخالفنا في كون الباري تعالى متكلماً بكلام قدمنا هذه المسئلة وان جرت العادة بتقديم المسئلة الاخيرة ولم يخالفنا في ذلك الا الفلاسفة والصايبية ومنكرو النبوات وطرق متكلمي الاسلام تختلف<sup>١</sup>
- فطرس الاشعري ان قالوا دل العقل على كون الباري تعالى حياً والحي يصح منه ان يتكلم ويامر وينهى كما يصح منه ان يعلم ويقدر<sup>٢</sup> ويزيد ويسمع ويبصر فلو لم يتصف بالكلام ادى الى ان يكون متصفاً بضده وهو الخرس والعمى والحصر وهي نقايس ويتعالى عنها والنبي يخفى هذه الطريقة قولهم قد ثبت بدليل العقل انه ملك<sup>٣</sup> مطاع ومن حكم الملك ان يكون منه امر ونهي كما دل تردد الخلق في صنوف التغاير والحوادث والجايزات على كون الباري تعالى قادراً عالماً دل تردد الخلق في صنوف الامر والنهي<sup>٤</sup> على امر الباري

٣) ب المسئلة - ٤) ب مختلفة - ٥) ب -

٣٣٥ (١) ب - (٢) ا برد - (٣) ب من الحوادث - ٤) ب الاوامر

ونهيه وكما جرى في ملكه تقديره جرى على عباده تكليفه وكما  
تصرف في الموجودات الخيرية خيراً وقهراً تصرف في الموجودات  
الاختيارية تكليفاً وتعريفاً

وقد سلك الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني رحمه الله منهاجاً آخر فقال

٩. دلت الافعال باتقانها واحكامها على انه تعالى عالم ويستحيل ان يعلم شيئاً ولا يخبر عنه فان الخبر والعلم يتلازمان فلا يتصور وجود احدهما دون الثاني ومن لا خبر عنده عن معلومه لا يمكنه ان يخبر غيره عنه<sup>٦</sup> ومن المعلوم ان الباري يصح منه التكليف والتعريف والاخبار ٣٣٦ والتنبيه والارشاد والتعليم فوجب ان يكون له كلام وقول يكلف ١٠ ويعرف ويخبر وينبه بذلك فاذا اثبتت هذه الدلائل كونه متكلماً فنقول اما ان يقال هو متكلم لنفسه او متكلم بكلام ثم ان كان متكلماً بكلام فاما ان يكون كلامه قديماً او حادثاً وان كان حادثاً فاما ان يحدث في ذاته او في محل او لا في محل ولا قابل بكونه متكلماً لنفسه من المعتزلة وغيرهم اذ لو كان يعم تعقله ازلاً وابدأ ١٥ ولا قابل بكلام يخلقه لا في محل لان في نفي المحل نفي الاختصاص وفيه ابطال التفرقة بين ما يقوم بنفسه وبين ما لا يقوم بنفسه ومن قال هو متكلم بكلام يحدثه في ذاته كما صارت اليه الكرامة فقد سبق الرد عليهم ومن قال هو متكلم بكلام يخلقه في محل كما صار اليه المعتزلة فقد خالف قضية العقل فان الكلام لو قام بمحل لكان ٢٠ المحل متصفاً به<sup>٧</sup> دون غيره من الفاعل وغيره كما لو تحرك متحرك

والنوامي - (٥...٥) ب - - (٦) ب -

٣٣٦ (١) ب - -

بحركة يخلقها الله لم يرجع اخص وصفها الى الفاعل وكذلك ساير الاعراض فبقي انه متكلم بكلام قديم ازلي يختص به قياماً ووصفاً وذلك ما اثبتناه

فالت افسوفه والصفاته قولهم الحي يصح منه الاتصاف  
٣٣٧ بالكلام لانه لو لم يتصف به لا تصف بضده وكثيراً يطردون هذا  
الدليل في ساير الصفات وهي دعوى مجردة لا برهان عليها الا  
الاسترواح الى الشاهد ونحن نورد عليكم نقضاً لهذه القاعدة حتى  
يتبين ان اعتذاركم عن النقص اعتذارنا عن هذه الدعوى وذلك ان  
الحي يصح منه الاتصاف بالحواس الخمس ثم الثلث منها كالشم  
والذوق واللمس يصح في الشاهد ويصح وصفه بها والاتصاف بها كما  
يصح منه الاتصاف بالسمع والبصر والكلام ثم لم يجز طرد ذلك  
كله في الغائب ولا يقال انه لو لم يتصف بها كان موصوفاً بضدها  
بل يجب ان يقال يتعالى الحق عنها وعن اضدادها كذلك قولنا في  
السمع والبصر والكلام واعتذاركم ان اتصال الاجرام بتلك الحواس  
شرط في الشاهد كذلك اعتذارنا ان البنية واتصال الاجرام  
واصطكاكها شرط في الشاهد فلا يجوز ان يوصف الحي بها ولا  
بضدها جميعاً وكثيراً ما يكون من الصفات كما لا في الشاهد ونقصاناً  
في الغائب فبقيت الحجة الاولى<sup>١</sup> عرية عن البرهان واما قولكم  
٣٣٨ ان الرب تعالى ملك مطاع ذو امر ونهى فسلم لكنكم معاشر

(٢) ب والصاوية

٣٣٧ (١) ب ز ما - (٢) ب وهو - (٣) ب دعوة - (٤) ب -

(٥) ب اذا - (٦) ب ونقصا - (٧) ب زدعوى

المتكلمين انتم منازعون في اثبات الكلام له هو امر ونهي على وجه يتصف به<sup>١</sup> اما قياماً بذاته واما قياماً بغيره فاننا نقول هو ملك مطاع وله امر ونهي لا على طريق قولي بل على طريق فعلي وهو تعريف المأمور خبراً ان الفعل المأمور به واجب الاقدام عليه بان • يخلق له معرفة ضرورية ان الامر كذلك اما ان يتكلم بكلام يخلقه في محل او يتكلم ازلا وابدأً بكلام<sup>٢</sup> يسمع في حال ولا يسمع في حال فهو من محل المحال وهذا لان تصريفه تعالى جواهر الخلائق بالفعل على وجه ينقاد له طوعاً وكرهاً لما خلقه له وقدره فيه نازلاً منزلة القول أستم تقرون في كتابكم<sup>٣</sup> ثم أستوى إلى السماء وهي دُخانٌ فقال لها وللأرض<sup>٤</sup> أثبتا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين<sup>٥</sup> ثم ذلك ليس خطاباً قولياً بل تصريفاً وتسخيراً بحيث لو عبر عن تلك الحالة من التصريف والانقياد كان ذلك امراً بالاتيان<sup>٦</sup> وجواباً بالطاعة لا بالعصيان<sup>٧</sup> وعلى ذلك المنهاج سيرة العباد في البلاد وتيسيره السير<sup>٨</sup> فيها حالة<sup>٩</sup> لو عبر عنها بالقول لكان خطاباً لهم سيروا فيها كيالي وآياماً<sup>١٠</sup> آمينين<sup>١١</sup> وكذلك كل موجود ابدعه الباري تعالى بلا زمان وبلا مادة ولا الة بحيث لو عبر عن حال الابداع والايجاد كان ذلك امراً بالتكون كما قال إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون<sup>١٢</sup> والا فالخطاب القولي مستحيل ان يتوجه الى العدم<sup>١٣</sup> وهذا في المبدأ

٣٣٨ - (١) ب وهو - (٢) ب - (٣) ب - (٤) ١٠، ٤١ - (٥) ب

غير - (٦) ب بالاتيان - (٧) ب (الطنيان - ٨...٨) ب في حاله

٣٣٩ - (١) ٢٤، ١٧ - (٢) ا امرنا - (٣) ١٩، ٤٢ - (٤) ب المدوم -

كذلك نقول في حال<sup>٦</sup> الكمال اعني كمال حال الانسان من النبوة<sup>٧</sup>  
والرسالة او كمال حال الملائكة من الروح والواسطة<sup>٨</sup> فهم يصلون الى  
حال في النفوس الشريفة والمناسبات اللطيفة بين الارواح المجسدة  
المشخصة وبين الروحانيات البسيطة المجردة بحيث لو عبر عن تلك  
الحالة كان ذلك حياً وتزيلاً وخطاباً وسؤالاً وجواباً وتقريباً وإيجاباً<sup>٩</sup>  
وقالوا ايضاً لو قدر للباري تعالى كلام فلم يخل<sup>١٠</sup> من احد الامرين اما ان  
كان من جنس كلام البشر او لم يكن فان كان لم يخل ايضاً من احد  
الامرين اما ان كان من جنس الكلام اللساني او من جنس النطق  
النفساني ويستحيل ان يكون كلامه مثل الكلام في اللسان فان  
٣٤٠ هذا مركب من حروف منظومة والحروف تقطيع اصوات<sup>١٠</sup>  
والاصوات اصطكاك اجرام والباري سبحانه تعالى عن ان يكون  
جرماً او مركباً من جرم وجسم وان قدر كلامه<sup>١</sup> يخلقه في محل لم يكن  
ذلك الكلام قولاً له بل فعلاً ونحن نوافقكم في التعريفات الفعلية  
على ان هذا التقدير يستحيل<sup>٢</sup> ايضاً فان ذلك المحل اما ان يشتمل<sup>٣</sup>  
على مخارج الحروف اولا<sup>٤</sup> يشتمل فان اشتمل وجب ان يتحقق فيه<sup>٥</sup>  
حياة فيكون ذاتية<sup>٦</sup> وهيئة انسانية فيكون انساناً فيكون الباري  
تعالى متكلماً بلسان بشر فيكون قد تصور<sup>٧</sup> بصورة البشر فيلزم ان  
يقال انه يسمع بسمعه ويبصر ببصره كما نطق بلسانه وياخذ بيده

٥) ب ز ثم - ٦) ب حالة - ٧) ب الوحي - ٨) ب واسطة - ٩) ب  
سريفا

٣٤٠ - ١) ب كلام - ٢) ب متحيل - ٣) ب اشتمل - ٤) ب لم -  
٥) فيها - ٦) ب ذاتية - ٧) ب طهر

ويشي برجله وهذا هو الحلول الذي ذهب اليه اصحابه وان لم يشتمل  
على مخارج الحروف كانت اصواتاً مجردة لا حروفاً منظومةً فلا  
يكون كلامه من جنس كلامنا بل الاصوات الحادثة من حفيف  
الشجر ودوي الماء وصوت الرعد يكون كلاماً له وذلك خلاف  
الكلام المتعارف فان قيل ان كلامه من جنس النطق النفساني فهو  
باطل ايضاً فان النطق النفسي على وجهين احدهما ما هو مأخوذ في ٣٤١  
اللسان عربياً وعجمياً وغير ذلك الى ما يعلم من المعلمين فيكون  
ذلك تقديرات حروف في الخيال وتصويرات كلمات في الوهم  
ويستحيل ان يكون كلامه تعالى من جنس الماخوذات والثاني ما هو  
١٠ مر كوز في طبيعة النفس من التمييز والتفكير بحيث يعبر عنه  
باللسان فيكون هو ماخوذ اللسان وذلك ايضاً مستحيل لان ذلك  
يقتضى ترديد الخواطر وتقلب الافكار والابتداء من مبدا والانتها  
الى منتهى وذلك كله محال فثبت انه لا يجوز ان يكون من جنس  
كلام البشر وما كان خارجاً عن كلام البشر لا يجوز ان يثبت  
١٥ بالاستدلال على كلام البشر لان غير الجنس لا يدل على الجنس فيخرج  
على هذا قولكم ان كل عالم يجد من نفسه خيراً عن معلومه فان هذا  
وان سلم في الشاهد فكيف يستمر لكم طرده في الغايب مع  
تسليمكم ان الخبرين لا يتماثلان الا في اسم الخبرية وكذلك قولكم  
ان كل ملك مطاع يجب ان يكون صاحب امر بالتكليف فانه مسلم في  
٢٠ الشاهد على ما ذكرنا غير مطرد في الغايب على المنهج الذي هو معتاد

(٨) ب كلاما - (٩) ب خفيف -

(١ ٣٤١) ب ز كلامه - (٢) ب الخبرين - (٣) ب الخبرية - (٤) ب ذكرناه وهو

- ٣٤٢ في الشاهد وهذا الالزام ليس يختص بمسئلة الكلام بل متوجه على من يجمع بين الشاهد والغائب<sup>١</sup> في معنى لا يشتركان فيه جنساً ومماثلة ويكون حكمه حكم من يجمع بين قرص الشمس ومنبع الماء لا في معنى يشتركان فيه جنساً ومماثلة بل بمجرد اسم العين المطلق عليهما بالاشتراك<sup>٢</sup>
- ١٠ قال المتكلمون الطريقة المختارة عندنا في اثبات الصفات • الاستدلال بالدلائل التي نجدها في الشاهد فانا بالاحكام استدللنا على العلم وبوقوع الافعال على القدرة وبالاختصاص ببعض الجائزات على الارادة كذلك نستدل بالتكليف<sup>٣</sup> على العباد ذوي العقول والاستطاعة على ان الباري تعالى أمرنا<sup>٤</sup> وله الامر والنهي والوعد على اتيان المأمور به والوعيد على فعل المنهي<sup>٥</sup> عنه وهذا لا يتصور<sup>٦</sup> من جنس الفعل وانما يتحقق من جنس القول فيستدل بالوجوه التي في الصنایع والافعال على انه تعالى خالق وبالوجوه التي في الشرائع والاحكام على انه تعالى أمر<sup>٧</sup> ألا له الخلق والأمر<sup>٨</sup> تبارك الله
- ٣٤٣ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٧، ٥٢)° ووجه الاستدلال من الشرايع والاحكام ان التكليف اقتضا وطلب المأمور به<sup>٩</sup> والاقترضا قضية معقولة وراء<sup>١٠</sup> العلم والقدرة والارادة اما وجه المباينة بينها وبين العلم ان العلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به وليس في تعلقه اقتضا المعلوم بل هو تبين وانكشاف ومن خاصيته ان يتعلق بالواجب والجائز<sup>١١</sup> والمستحيل والاقترضا والامر لا يتعلق بالواجب والمستحيل واما وجه مباينته

٣٤٢ (١) ب ز بشء - (٢) ا (في الحاشية) المحض - (٣) ب بالتكليف -

(٤) ب النهى - (٥) ... ا - وز نام

٣٤٣ (١) ب ز عن المأمور - (٢) ب -

للقدرة ان القدرة صالحة للايجاد فقط وانما تتعلق بالممكن ويستوي في  
تعلقه كل ممكن في ذاته والاقضاء والامر والنهي لا يتعلق بكل  
ممکن ليحصل وجوده واما وجه مباينته الارادة ان الارادة صالحة  
للتخصيص ببعض الجائزات فقط وانما تتعلق بالتجدد من جملة الممكن  
• ويستوي في تعلقه كل متجدد متخصص والاقضاء والطلب يختلف من  
جهة تجده وقد بينا ان من الاشياء ما يراد ولا يوربه<sup>١</sup> ومنها ما يورم  
به<sup>٢</sup> ولا يراد بل الارادة من حيث الحقيقة لا تتعلق الا بفعل المرید  
والامر والاقضاء لا يتعلق من حيث الحقيقة الا بفعل الغير فكيف  
تتحدان<sup>٣</sup> حقيقة وخاصة فثبت ان مدلول التكليف من حيث<sup>٤</sup>  
١٠ الحدود والاحكام قضية وراء العلم والقدرة والارادة وذلك ما عبرنا<sup>٣٤٤</sup>  
عنه بالقول والكلام وعبر التنزيل عنه بالامر والخطاب ومن وجه  
اخر نقول الحركات الاختيارية التي اختصت بتصرفات الانسان  
ثلث حركة فكرية وهي من تصرفات عقله وفكره وحركة قولية  
وهي من تصرفات نفسه ولسانه وحركة فعلية وهي من تصرفات  
١٥ بدنه والقوى البدنية وما من حركة من هذه الحركات الا والله فيها  
حكم بالامر والنهي فان الفكرية تشتمل على حجة وشبهة وصواب  
وخطاء وحق وباطل والقولية تشتمل على صدق وكذب واقرار  
وانكار وحكمة وسفه والفعلية تشتمل على خير وشر وطاعة ومعصية  
وصلاح وفساد وقد قام الدليل على ان الباري تعالى حكم<sup>٥</sup> عدل وله

(٢) ب تعلقها - (٣) ب .. - (٤) ب يتعلق المتجدد - (٥) ا - (٦) ب جا

- (٧) ب يتجدد

٣٤٤ (١) ابتداف - في الخط العتيق راجع ص ١٦١

حكم وقضية في كل حركة من هذه الحركات وذلك الحكم اما ان يكون فعلاً من الافعال واما ان يكون قولاً من الاقوال واستحال ان يكون فعلاً يفعلُه فان كل فعل فهو مسبق بحكمه بل ذلك الفعل دليل على حكمه وحكمه مدلول فعله وكما ان الحركات الضرورية دلت باختصاصها ببعض الجائزات دون البعض<sup>٥</sup> على علمه<sup>٦</sup> وارادته وقمدرته كذلك الحركات الاختيارية دلت باختصاصها ببعض الاحكام دون البعض على حكمه وامره وقضيته<sup>٣٤٥</sup> وقولكم ان التصريف بالفعل نازل منزلة التكليف بالقول مسلم فيما يرجع الى افعال غير اختيارية للانسان لكن الافعال الاختيارية لما استدعت ممن له الخلق والامر حكماً واقتضاءً وطلباً فكل فعل<sup>١٥</sup> وتصريف من الخالق يدل على حكمه واقتضائه وذلك بعينه هو غرضنا ومرادنا

فقول ذلك الفعل من وجه احكامه دل على علم الفاعل ومن وجه وقوعه دل على قدرته ومن وجه اختصاصه دل على ارادته ومن وجه تردده بين الجواز والحظر والاباحة دل على ان للبارى تعالى فيها<sup>١٥</sup> حكماً وقضية ثم ذلك الحكم قد يكون امراً وقد يكون نهياً وقد يكون اباحة فقد سلمت المسئلة من حيث منعتموها

فقول اثبات الكلام والامر والنهي يبنى على جواز انبعاث الرسل فان من احال كونه متكلاً يلزمه ان ينكر كونه رسلاً رسولا ومن جوز على الله تعالى ان يبعث رسولا فذلك الرسول يبلغ<sup>٢٥</sup>

(٢) بحكمة - (٣) افله - (٤) اعلى - (٥) ف بعض - (٦) احكمه  
٣٤٥ (١) الخلق - (٢) ف واقضائه - (٣) الوجوب - (٤) ف يجبل -

رسالات الله لا بحالة ورسالاته او امره ونواهيته وحملها على فعله  
في محل بحيث يفهم من ذلك الفعل انه يريد من المكلف فعلاً ويكره ٣٤٦  
فعلاً تسليم المسئلة فان تلك الارادة التي تتعلق بفعل الغير حتى يفعله  
ارادة تضمنت اقتضاءً وحكماً والا كانت غنياً وتشهياً وذلك الذي  
يسمى امراً ونهياً وسميتوه ارادةً وكرهيةً فاذا مدلول ذلك  
الفعل الذي اشاروا اليه هو الذي نسميه الشرع كلاماً وامراً ونهياً  
وعلى منهاج الحكم الفلسفية اذا انتهى الابداع والخلق الى غاية  
تهيأت الامزجة المعتدلة لقبول النفس الناطقة التي تفكر بالروية  
وتتصرف بالاختيار وكان من المختارين بهذه النفس على روية الحق  
والصواب واختيار الافضل والاجتناب عن الازدل ومنهم من يتوانى  
ويكسل حتى يبطل ذلك الاستعداد ويستعمله في جانب الباطل  
والخطأ واختيار الازدل والاجتناب عن الافضل وجب ان يكون  
من عند الحكيم حكم على هذه النفس الناطقة وهي ملتبسة في هذا  
البدن الجسماني وحكم عليها وهي مفارقة له فذلك الحكم الاول  
هو الذي نعى به بانه امر ونهي وهذا الحكم الثاني هو الذي نعى  
به انه وعد ووعد ومن نفى هذا الحكم فقد نفى كونه ملكاً  
مالكاً للملكه فيكون له خلق ولا يكون له امر ويكون في جانب  
المخلوق كله خيراً ولا يكون اختياراً ثم يلزم ان تكون النفوس ٣٤٧

(٥) ف يلم

٣٤٦ (١) ف كراهة - (٢) ا يسميه - (٣) ب ف منهاج - (٤) ف

خاية - (٥) ف من هذا . سقط هنا بعض كلمات يشير اليها المعنى (٦) من بقوى (٧) مع انه لا

يوجد يياض - (٨) ب ف يتكامل - (٩) ف ملتبسة بلباس - (١٠) ف يعنى -

(٩) ب ف -

الناطقة كائنة فاسدة لا معاد لها ولا كمال ولا جزاء على افعالها ولا ثواب وذلك يبطل قضية الحكمة ونحن نرى من النفوس الحيوانية ما لا يتفاهم بعضها من بعض الا باحدى من الحواس الاربع وهي اللمس والذوق والشم والبصر ومنها ما يتفاهم بها وبالسَّمع ايضاً ثم منها ما يكون له مجرد الصوت من غير لحن ومنها ما يكون له مع صوته لحن ثم من اصحاب الالخان ما يكون من ذوات الحروف المقطعة ومنها ما لا يكون الى ان يبلغ الامر والحال الى ترصيع الكلمات من الحروف وترتيب الحروف في الكلمات فيكون ذلك دلالة على ما في النفوس الناطقة وليس كل مرتبة من هذه المراتب من جنس المرتبة التي قبلها لكنها كمالات النفوس بعد كمالات الى ان تبلغ الى النفس الناطقة الانسانية فيحس منها ان مرتبتها لما كانت فوق مرتبة ساثر النفوس دل ذلك على ان مرتبة النفوس الروحانية والارواح الملكية فوق مرتبة هذه النفوس في التفاهم وكما لا تكون المرتبة التي للناطق من جنس المرتبة التي للطير والبهائم كذلك لا تكون المرتبة التي للملائكة الروحانية من جنس المرتبة التي لنا بل ١٠ ٣٤٨ تكون اشرف والطف غير انا بهذا الجنس استدللنا على ذلك النوع كما استدللنا بنوع من الحدس في الامور الغائبة على نوع من الحدس في امور الغيب الى ان يصل الكمال الى حد من الخليفة فيقف الترتيب

٣٤٧ (١) ف ومنهم (٢) ف ز وذلك بواسطة صوت وحرف يتصور (٣) ا  
من (٤) ب ترصيف (٥) ب من (٦) ف بلغ الحال  
٣٤٨ (١) ا (٢) القدس (٣) ف الامور (٤) كذا ولعل  
الصواب « من وراء »

في المراتب<sup>٥</sup> فيستدل بذلك على ان امر من له الخلق<sup>٦</sup> والامر فوق  
الاورامر النطقية الانسانية<sup>٧</sup> والفكر العقلية وانه بوحده<sup>٨</sup> فكر في معنى  
كل كلام ونطق وخبر واستخبار وامر ونهي ووعد ووعيد وان سمعا  
يسمع كلامه فوق كل<sup>٩</sup> سمع هو مفطور للحرف والصوت<sup>١٠</sup> كما ان  
• سمعاً يسمع الحروف والصوت فوق سمع هو مجبول بمجرد الصوت  
فنحن اذا لم نستدل بجنس على جنس بل بجنس على ما هو فوق الجنس  
فبطل استرواحهم<sup>١١</sup> الى التقسيم الذي ذكره

ثم قول انما الستم تقولون ان واجب الوجود من حيث يعطي  
العقل في المعقول<sup>١٢</sup> عاقل ومن حيث يعطي البدء في المبدأ<sup>١٣</sup> قادر ومن  
١٠ حيث يعطي النظام على اتم وجوه الكمال مرید فهلا قلتم انه من  
حيث يعطي النطق الروحاني للامفارات والنطق النفساني لذوات  
القوالب امر متكلم ثم هلا حملتم كلامه وامره على ما حملتم علمه  
وقدرته وارادته فيصير التنازع<sup>١٤</sup> واحداً بيننا ويرجع الامر الى مسألة ٣٤٩  
الصفات فما الذي عدا مما بدأ<sup>١٥</sup> وكيف اشتملت مسألة الكلام على  
١٥ محال لم تشتمل عليه مسألة العلم والقدرة عندكم

فالت المفترضة نحن نوافقكم على ان الباري تعالى متكلم لكن  
حقيقة المتكلم من فعل الكلام فهو فاعل الكلام في محل بحيث  
يسمع ويعلم انه كلامه ضرورة لانه لو كان المتكلم من قام به

(٥) ب ف ز ثم - (١٦) - (٧) ف (السانية - (٨) ابوخذبه - (٩) ب  
ف - (١٠) ف - (١١) (١١) - (١٢) ب القول - (١٣) ف ز  
مبدأ

٣٤٩ (١) ف التنازع - (٢) ف عداها -

الكلام كما ذهبتم اليه وجب ان يكون كلامه اما قديماً واما حادثاً وان كان قديماً ففيه اثبات القديمين ويرجع القول الى مسألة الصفات ومما يختص بهذه المسئلة من الاستحالة انه لو كان قديماً وهو امر ونهي لزم ان يكون كلاماً مع نفسه من غير مامور ولا منهي ومن المحال الذي لا يتارى فيه ان القول بانا أرسلنا نوحاً إلى قومه<sup>١٠</sup> ولا نوح ولا قومه اخبار<sup>١</sup> عما ليس كما هو فهو مع استحالته كذب ومع كذبه محال وقوله اخلع نعليك لموسى ولا موسى ولا طور ولا الوادي المقدس طوى خطاب<sup>٢</sup> المعدوم والمعدوم كيف يخاطب ٣٥٠ وكذلك جميع ما في القران من الاوامر والنواهي والاخبار فوجب ان يكون الكلام يحدث عند حدوث المخاطب في الوقت الذي<sup>١٠</sup> يصل<sup>١</sup> الخطاب اليه فيكون الكلام حادثاً ثم اما ان يحدث في ذاته كما صارت اليه الكرامية فيكون محلاً للحوادث وذلك باطل واما ان يحدث لا في محل او في محل ولا بد من محل فانه حرف والحرف تقطيع صوت والصوت<sup>١</sup> في الجسم متصور فتعين انه في جسم فان<sup>١٠</sup> الاشعرية بنيتم مذهبكم على قاعدتين احديهما تسليمكم<sup>١٠</sup> كون الباري تعالى متكلماً والثانية ان حد المتكلم وحقيقته من فعل الكلام فاما الاولى<sup>١</sup> فلو نازعكم الصابي<sup>٢</sup> والفيلسوف في كونه متكلماً فما دليلكم في ذلك عليهما وعندكم الكلام فعل الباري تعالى كسائر الافعال ولا يرجع اليه حكم الكلام الا انه فاعل صانع فما

١٣ ورجا - ٢ - ٧,٥٧ - ٥ - ف قوم - ٦ - اواخبار - ٧ - ف زرع  
٣٥٠ - ١ - يحصل - ٢ - ف الصور - ٣ - احدهما - ٤ - ف تسليمكم -  
٥ - ب ف ز هو - ٦ - ف الاول - ٧ - الضال -

الدليل على انه متكلم اعني يوصف بمعنى يقوم بمحل اخر فما الفرق بين مذهبكم وبين مذهب من قال انه يخلق فعلاً يفهم عند ذلك انه تعالى يريد من العبد فعلاً او يكرهه<sup>١١</sup> وان اضيف اليه الكلام كان مجازاً كما قال تعالى خطاباً للسماء والارض اُتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا<sup>٣٥١</sup> • قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِفِينَ<sup>١٢</sup> فلم يجز من حيث الحقيقة كلام هو اقتضا و امر واجاب من الله تعالى ولا تسلم<sup>١٣</sup> واثمار واستيجاب من السماء والارض من حيث القول

قالوا طريقاً في اثبات كونه متكلماً هو المعجزات الدالة على صدق قول الانبياء عليهم السلم وهم الصادقون المخبرون عن الله تعالى انه قال كذا<sup>١٤</sup> و امر بكذا ونهى عن كذا<sup>١٥</sup>

فيل لهم قد سدتم على انفسكم هذه الطريقة بوجوه احدها انكم زعمتم انه لو لم يبعث الله رسولا كان على العاقل البالغ في عقله وجوب معرفة الله تعالى وعلى الباري تعالى وجوب ثوابه فلو لم يبعث الله رسولا فبم كنتم تثبتون كونه متكلماً والثاني مصيركم الى ان الكلام فعل من الافعال فما دليلكم على انه فعل ذلك الفعل الخاص اذ ليس كل مقدور فهو واقع بفعل الله تعالى والثالث زعمتم في الارادة انها مخلوقة لا في محل وفي الكلام انه مخلوق في محل وفي الامرين جميعاً يرجع الحكم الاخص الى الباري تعالى فما الفرق بين البابين

(٨) ا ب وصف يقوم - (٩، ١٠) ب - (١٠) ا مخلوق - (١١) ف ز فعلاً  
(١٢) (١٣٥١) (١٤، ١٥) ب ف ز كما احاسا (كذا) - (١٣) ب تسليم ف نسلم -  
(١٤) ب ف كذى - (١٥) ب ف زوجه - (١٦) ب بفضل

٣٥٢ ثم قول ليس يشك العاقل ان الكلام معنى من المعاني سوا كان ذلك المعنى عبارة منظومة من حروف منظومة واصوات مقطعة او كان صفة نفسية ونطقا عقليا من غير حرف وصوت وكل معنى قائم بمحل وصف المحل به لا محالة وذلك المعنى من حيث هو مخلوق مفعول ينسب الى الفاعل ومن حيث هو معنى قام بمحل فينسب الى المحل . فمحل المعنى موصوف به لا محالة فالذي وصف الفاعل به هو وجه حدوثه منتسباً الى قدرته حتى يقال محدثٌ والذي وصف المحل به وجه تحققه منتسباً الى ذاته القابلة له الموصوفة به وهذان وجهان معقولان ليس يتمازى فيهما عاقل فجعلهما وجهاً واحداً حتى يكون معنى كونه فاعلاً هو معنى كونه موصوفاً به خروج عن المعقول . ومكابرة العقل ولا يرتفع المعنى المعقول بالاصطلاح على ان معنى المتكلم هو الفاعل للكلام

ومما يدل على ذلك دلالة واضحة ان الكلام عند الخصم عبارة عن حروف منظومة واصوات مقطعة ومن المعلوم الذي لا مرأى فيه ان الصوت اعم من الكلام فان كل كلام عنده صوت وليس كل صوت كلاماً ثم الصوت اذا قام به سمي المحل مصوتاً ولا يرجع حكم الصوت الى فاعل الصوت حتى يقال البارئ تعالى اذا خلق اصواتاً في محل هو مصوت والكلام الذي هو اخص كيف يرجع حكمه اليه حتى يقال هو متكلم بكلام يخلقه في محل بل يرجع حكم

٣٥٢ (١) ف ينسب - (٢) ب ف ز هو - (٣) ف وجب - (٤) ف ز والوجه - (٥) ا موصوف - (٦) ب ز مرقومة - (٨) ف ز لا... للبارئ - (٩) ف صوتا صوتا - (١٠) ب ف ز الخاص

الصوت من حيث هو معنى من المعاني الى المحل ويرجع حكم الفعل من حيث هو فعل من الافعال الى الفاعل كذلك الكلام الذي هو اخص منه فيا عجا بان صار اخص صار<sup>١</sup> حكمه اعم او ليست الحركة اذا قامت بمحل سمي بها متحركا سوا كانت الحركة ضرورية او اختيارية ثم اذا خصصت الحركة بان كانت اصواتاً تسمع او حروفاً تفهم او كلمات تعقل انقطع حكمها عن المحال وعاد<sup>٢</sup> ما يجب اختصاصه بالمحل الى الفاعل الذي لا ينسب اليه الا الاعم فعرف من هذه الوجوه ان اختصاص الكلام بالمحل الذي قام به لم يبطل ومن الدليل على ذلك ان من سمع كلاماً من الغير علم<sup>٣</sup> على القطع والبتات انه المتكلم به ولا يقف معرفة ذلك على معرفة كونه فاعلاً بل ربما لا يخطر بباله كونه فاعلاً اصلاً وعن هذا انتسب<sup>٤</sup> اليه القول فيقال قال ويقول وهو قائل وبخطاب الامر والنهي يخاطب قل ولا تقل ويفرق<sup>٥</sup> الفارق ضرورة فرقاً معقولا بين قولهم قل وبين قولهم افعل فان مساق قولهم قل هو بعينه مساق قولهم تحرك واسكن وقم واقعد<sup>٦</sup> وان كان المعنى في الموضوعين مخلوقاً مكتسباً بالوجهين كما عرفت ثم رجع اخص وصف الحركة الى المحل الذي قامت به الحركة كذلك القول ينبغي ان يرجع اخص وصفه الى المحل الذي قام به وهذا ٣٥٤ قاطع لا جواب عنه ونحذر هذا المعنى

وقول العرضية اعم من الكونية والكونية اعم من الحركية

٣٥٣ (١) ب ف عاد - (٢) ف وبحالا - (٣) ف في الحال ب (اولاً) في الحال (ثانياً) لا محال - (٤) ب ز كلامه - (٥) ف ينسب - (٦) ف تفرق

٣٥٤ (١) ب ف ذ القول -

والحركة اعم من الصوت والصوت اعم من الحروف والحروف اعم من الكلام ثم يجب وصف المحل بكونه موصوفاً بعرض وذلك العرض بعينه كون والكون بعينه حركة والحركة بعينها صوت والصوت حرف والحرف كلام فيجب ان يوصف المحل بكونه ذا كلام ومتكلماً كما وجب وصفه بكونه ذا حركة ومتحركاً ومن جعل المعنيين معنى واحداً وسمى النسبتين نسبة واحدة كان عن المعقول خارجاً

ومما ينمك به في رفع قولهم المتكلم من فعل الكلام ان الله تعالى لو خلق في المبرسم وبعض المرورين ان قال بلسانه قمت وقعدت لم يخل الحال من احد امرين اما ان يقال يكون المتكلم بهذه الحروف المنظومة والاصوات المقطعة هو خالقها وفاعلها فيلزم ان يكون الباري قائلها قمت وقعدت واما ان يقال المتكلم بهذه الكلمات هو صاحب البرسام دون غيره فقد بطل قولهم ان المتكلم ليس من قام به الكلام بل من فعل الكلام دون غيره

٣٥٥ ثم انما انزله عليهم عليه عجايب امر نشرحها هنا فانه قد وقع الاتفاق على ان المعجزات من فعل الله تعالى غير مكتسبة لجنس الحيوان والبشر ثم من المعجزات ما هو نطق وقول يخلقه الله في جماد او حيوان مثل تكليم الشاة المسومة لا تاكل مني فاني مسمومة ومثل تسبيح الحصى في يد الرسول عليه السلم وشهادته برسالته ومثل مكالمته الضب ومثل منطق الطير وتاويب الجبال يا جبال اوبي معي

(٢) ف يوجب - (٣) ا في الهامش وفي تيه الجهل والهاء - (٤) ا متكلما -

(٥) ب نلزم عليهم

٣٥٥ (١...١) ف - (٢) ف كرر من «غير مكتسبة» الى (البشر - ٣) ا ف ب...م

وَأَطْبِرْ<sup>٤</sup> الى غير ذلك مما قد استفاضت الاخبار الصحيحة بها فكل ذلك فعل الله تعالى فالتكلم عندهم من فعل الكلام فيجب ان يكون الباري تعالى متكلماً بها اذ كان فاعلاً لها وهو محال ثم ان النجارية وافقت الاشعرية على ان الباري خالق اعمال العباد فيلزمهم ان يقولوا

• هو قائل بقولهم متكلم بكلامهم اذ كان فاعلاً لها

ومما يلزمهم ان القادر على الحقيقة من يكون قادراً على الضدين<sup>٦</sup> والكلام معنى له اضداد فاذا قالوا المتكلم من فعل الكلام يلزمهم ان يقولوا الساكت من فعل السكوت حتى لو خلق سكوتاً في محل كان ساكناً ولو خلق امرأ<sup>٦</sup> في محل<sup>٦</sup> كان أمراً ولو خلق خيراً في محل<sup>٦</sup> كان مخبراً ثم من الاوامر ما يكون خيراً ومنه ما يكون شراً<sup>٣٥٦</sup> ومن الاخبار ما يكون صدقاً ومنه ما يكون كذباً فيلزمهم اضافة الكل الى الله تعالى وهو محال واما ما اوردوه على قدم الكلام واتحاده<sup>١</sup> فنفرد<sup>١</sup> لهذين<sup>١</sup> الاشكالين مسلتين<sup>١</sup> وتكلم عليهما بما فيه مقنع ان شاء الله تعالى لكننا نعارضهم ما هنا بما التزموه مذهباً

١٥ فنقول من المعلوم الذي لا مرية فيه ان النطق اللساني مركب من حروف والحروف مقطعات من اصوات وما من حرف يتفوه به الانسان وينطق به اللسان الا ويفني<sup>٢</sup> عقيب<sup>٢</sup> ما وجد وينعدم كما يتجدد ويعقبه حرف اخر الى ان يصير مجموع الحرفين والثلاث واكثر

(٤) ٣٤، ١٥ - (٥) ب ف عندم - (٦...٦) ف - (٧) ف سكونا... ساكنا -

(٨...٨) ب -

٣٥٦ (١) ب واجاده - (٢) ب ف فيفرد - (٣) ف لذين - (٤) ف -

(٥...٥) ف ب كما - (٦) ف ب عقيب ما -

كلمة ويصير مجموع الكلمتين والثلاث واكثر كلاماً مفهوماً مشتقاً  
على معنى من المعاني معلوم لولا ذلك المعنى لم يسم الحروف والكلمات  
كلاماً فاذا كل الحروف والكلمات محالها اللسان وكل المعاني  
والمفاهيم<sup>٢</sup> محالها<sup>١</sup> الجنان وبمجموع الامرين سمي الانسان ناطقاً  
ومتكلماً حتى لو وجدت الحروف اللسانية منه دون المعاني الجنانية<sup>٣</sup>  
سمي مجنوناً لا متكلماً الا بالمجاز ولو وجدت المعاني الجنانية منه  
دون الالفاظ اللسانية سمي مفكراً لا متكلماً<sup>٤</sup> الا بالمجاز وان كان  
٣٥٧ بين الموضوعين فرق وهو كالفرق بين المؤمن بلسانه دون قلبه  
وبين المؤمن بقلبه دون لسانه غير اننا نسامحهم ها هنا حتى يتضح<sup>٥</sup>  
الحق من السقيم<sup>٦</sup> ثم نعطي<sup>٧</sup> كل قسم حقه<sup>٨</sup>  
فنقول لولا مطابقة الالفاظ اللسانية معانيها النفسانية لم يكن  
كلاماً اصلاً بل<sup>٩</sup> لولا سبق تلك المعاني في النفس على العبارات في  
اللسان لم يمكن ان يعبر عنها ولا ان يدل عليها ويوصل اليها وهذا في  
حقنا ظاهر فما قولكم في حق الباري سبحانه افيخلق<sup>١٠</sup> حروفاً وكلمات  
في محل ولا دلالة لها على معان<sup>١١</sup> وحقائق ام لها دلالة فان كان الاول<sup>١٢</sup>  
فهو من محل المحال وان كان الثاني حقاً فما مدلول تلك العبارات  
واين ذلك المدلول ولا جاز ان يقال مدلولها علم الباري تعالى وعالميته  
فان العلم لا اقتضاء فيه والمدلول ها هنا يجب ان يكون<sup>١٣</sup> اقتضاء

٢) ف والمعلومات - ٨) ب ف محلها - ٩) ٩٠٠٠٩ - ف -

٣٥٧ ١) ا ز المؤمن - ٢) ا يصح - ٣) ا في التقسيم - ٤) ب ف يعطى

- ٥) ب فيقول ف فتقول - ٦) ف ز و - ٧) ا يخلق - ٨) ف المعاني -

٩) ف ز فيه -

وطلباً<sup>١</sup> والعلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به وخلاف المعلوم لا يقتضيه العلم وقد يكون من القول ما يقتضى خلاف<sup>٢</sup> المعلوم والعلم من حيث هو علم<sup>٣</sup> يتعلق بالواجب والجاز<sup>٤</sup> والمستحيل<sup>٥</sup> والاقتضاء والطلب لا يتعلق بالواجب والمستحيل<sup>٦</sup> وكذلك الإرادة لا تصلح أن تكون مدلوله لها<sup>٧</sup> فإن الإرادة وإن تخيل فيها اقتضاء وطلب فلا يتخيل فيها خبر واستخبار ووعد ووعيد وقد تحقق في العبارات هذا ٣٥٨ المعنى وكذلك القدرة لا تصلح أن تكون مدلوله لها فإنها بخاصيتها بعيدة عن الاقتضاء والطلب أعني طلب الفعل من الغير فلا بد إذا من مدلول قطعاً ويقيناً والأخلة العبارات عن المعاني وطاحت<sup>٨</sup> في إدراج الأمانى كسائر السواني وذلك المدلول يجب أن يختص بالقائل اختصاص وصف<sup>٩</sup> وصفة حتى تستقيم الدلالة وتتضح الإمارة ثم ذلك المدلول هو واحد وحدة الموصوف<sup>١٠</sup> أو كثير كثرة العبارات<sup>١١</sup> أو هو قديم قدم الموصوف أو محدث حدوث العبارات فذلك محل الاشتباه في الموضعين ومجال النظر في الطرفين وملتطم<sup>١٢</sup> الأمواج عند

١٥ التقاء البحرين<sup>١٣</sup>

— (١٠) ف طلب — (١١) ف زالعلم و — (١٢) ازم — (١٣) ف —  
١٤...١٥) ف — (١٥) ف ز والطلب لا يتعلق بالواجب والمستحيل وكذلك الإرادة لا  
تصلح أن تكون مدلوله لها  
٣٥٨ (١) ف طلعت — (٢) ف كسر السواي — (٣) ف ووصف ب وصفا —  
(٤) ب ف ام — (٥) ف — (٦) ب ف و — (٧) ف ملتطم — (٨) ب ف ز  
والله اعلم